

Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

21 Mars 2012

21 مارس 2012

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يستمع إلى عائلة أمينة الفيلالي

هذه المأساة، معتبرة أن هذه الحالة تجسد معاناة مجموعة من القاصرات المنتميات لفئات هشة من المجتمع المغربي في الحاجة إلى الدعم والمواكبة. وأوضحت أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يولي أهمية لهذه القضية لكونها تمس حقوق الفتيات القاصرات اللواتي يجبرن أحيانا على الزواج من مغتصبين. وأيضا نظرا لوجود مقتضيات قانونية تسمح للمغتصب بالإفلات من العقاب ومقتضيات أخرى تمنح لقاضي الأسرة سلطة تزويج القاصرات.

من جانبها، أكدت رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة تطوان سلمى الطود أنه سيتم فتح بحث للاستماع إلى عائلي الضحية والزوج وكافة المتدخلين الذين عاشوا هذه المأساة عن قرب من أجل تكوين ملف قانوني حول القضية.

وأبرزت أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيحاول، من خلال هذا البحث الخروج بخلاصات للمساهمة في ملازمة التشريع المغربي مع المعاهدات الدولية، وخاصة تلك المتعلقة بحماية الطفولة.



أجرى وفد من المجلس الوطني لحقوق الإنسان الاثنين بالجماعة القروية اخميس الساحل (إقليم العرائش)، جلسة استماع لعائلة القاصر أمينة الفيلالي التي انتحرت بعد أشهر من زواجها من مغتصبها. واستمع أعضاء الوفد، الذين كانوا مرفوقين بأعضاء من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة تطوان، إلى عائلة الضحية بمنزلها الكائن بقرية أقريمة (20 كلم شمال مدينة العرائش) لمعرفة ملابسات هذه المأساة التي تحمل أبعاد اجتماعية وقانونية متشعبة.

وأكدت عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان ربيعة الناصري، في تصريح صحفي، أن وفد المجلس الوطني جاء لتقديم التعازي إلى عائلة القاصر الضحية (16 سنة) وليستقي المعلومات المرتبطة بالقضية بشكل مباشر من الأطراف المعنية قبل إصدار بلاغ رسمي حول الأمر.

وأضافت أن المجلس تعهد بمتابعة الملف من خلال عمل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة تطوان من أجل استجلاء الأبعاد الاجتماعية والقانونية وراء

Revue de Presse du

مطالبة الحكومة بالإسراع بإلغاء المقتضيات والإجراءات التي تنتهك إنسانية النساء وحقوق الطفل

لجنة حقوقية نسائية لزيارة عائلة المنتحرة بالعرائش

إعطاء الأولوية في إطار مسلسل تفعيل مقتضيات الدستور لإحداث الهيئة الوطنية للمناصفة ومكافحة التمييز، بإقرار هذه الهيئة على أسس قانونية ومؤسسية وتنظيمية تمكنها من رفع التحديات التي يواجهها المغرب في مجال المساواة الحقيقية بين الرجال والنساء في جميع الميادين. ويشار إلى أن حملة للتضامن كانت قد انطلقت منذ الإعلان عن خبر انتحار الطفلة أمينة الفيلاي، وانطلقت معها دعوات رفعتها الجمعيات الحقوقية وشبكات الحركة النسائية مطالبة بإلغاء الفصل 475 من القانون الجنائي والفصل 20 و21 من مدونة الأسرة اللذين يمكنان القاضي من إصدار قرار بترخيص تزويج القاصرات، بل وانطلقت أيضا حملة تندية بتصریحات وزير العدل والحريات مصطفى الرميد التي أكد فيها أن الطفلة الضحية كانت على علاقة مع مغتصبها وتزوجت عن طيب خاطر، محاولا بذلك تبرير واقعة ترخيص تزويجها وعدم خضوع مغتصبها للمتابعة القانونية.

ودعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان في هذا الصدد الحكومة إلى تسريع المصادقة على قانون المسطرة الجنائية الذي تمت مراجعته والذي لا زال ينتظر منذ سنوات، والعمل على إلغاء جميع الإجراءات التي تتعارض مع الكرامة الإنسانية ومع المقتضيات الجديدة التي يحملها دستور يوليوز 2011، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل. كما طالب بالعمل على مراجعة المقتضيات التي تتضمنها مدونة الأسرة والتي تمنح الحق للقاضي بترخيص تزويج القاصرات، على اعتبار أن ارتفاع عدد هذه الزيجات، منذ دخول مدونة الأسرة حيز التنفيذ، أصبح يتطلب القيام بذلك بشكل مستعجل. كما دعا المجلس إلى ملاءمة التشريعات الوطنية مع فلسفة وروح المقتضيات الدستورية الجديدة خاصة منها المتعلقة بالمنصفة، ومحاربة كل أشكال التمييز والعنف الممارس ضد النساء سواء في الفضاء الخاص أو العمومي. هذا مع

بحقوق الإنسان وحمايتها، لزيارة عائلة الضحية القاصر ومؤازرتها من جهة، والوقوف على معطيات بخصوص الحادث بعين المكان من جهة أخرى، ضمت كلا من ربيعة الناصري، ومريم خروز والسعيدة وضاح، وسميثة رياحة وجميلة السيوري العضو بالمجلس الجهوي لحقوق الإنسان لجهة الرباط القنيطرة، ورئيسة جمعية عدالة في ذات الوقت، وسولة الطود ونوال آزمانى العضوتان بالمجلس الجهوي لحقوق الإنسان جهة طنجة.

هذا، وعبرت اللجنة في بلاغ توصلت الجريدة بنسخة منه، عن استيائها العميق لاستمرار وجود قوانين تنتهك إنسانية النساء وتدفع بالعديد منهن إلى حافة اليأس، كما هو الحال بالنسبة لأمينة الفيلاي التي حسب المعطيات المتوفرة كانت ضحية لجريمة اغتصاب، وأرغمت على الزواج من مغتصبها بترتيب من العائلة وبمباركة من القانون.

فن العفاني

لا زالت قضية الطفلة أمينة الفيلاي التي اختارت الانتحار بعد تزويجها قسرا، من مغتصبها وتعرضها من قبله لمعاملة سيئة وعنف ممنهج، تثير المزيد من ردود الفعل وكذا التنديد باستمرار وجود نصوص قانونية تحمي المغتصب وتمكنه من الإفلات من العقاب، كما تكرر نظرة دونية تعتبر المقتضية مذنب، كما يدلل على ذلك سعي المجتمع لتزويجها من المعتدي عليها، تحت ذريعة حماية الأخلاق وحفظا لكرامة العائلة، رد الفعل هذه المرة جاء من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي أوفد أول أمس الإثنين لجنة تتألف من نساء أعضاء بالمجلس لزيارة عائلة الضحية التي تقطن أحد الدواوير الواقعة بمنطقة العرائش. اللجنة النسائية الأولى من نوعها التي يوفدها المجلس الذي يضطلع بمهمة النهوض

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يبحث ملف أمينة الفيلاي

نظرا لوجود مقتضيات قانونية تسمح للمغتصب بالإفلات من العقاب ومقتضيات أخرى تمنح لقاضي الأسرة سلطة تزويج القاصرات» تقول ربيعة الناصري.

رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة تطوان سلمى الطود، كانت ضمن الوفد و أكدت أنه سيتم «فتح بحث للاستماع إلى عائلتي الضحية والزوج وكافة المتدخلين الذين عاشوا هذه المأساة عن قرب من أجل تكوين ملف قانوني حول القضية»، مبرزة أن «المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيحاول، من خلال هذا البحث، الخروج بخلاصات للمساهمة في ملاءمة التشريع المغربي مع المعاهدات الدولية، وخاصة تلك المتعلقة بحماية الطفولة».

إلى ذلك، ومن أجل المزيد من الكشف عن الملابس المحيطة بالملف، قررت جمعية «ما تقيش ولدي» تنظيم ندوة صحافية بعد زوال يومه الأربعاء انطلاقا من الساعة الرابعة بعد الزوال بأحد فنادق مدينة الرباط.

«جمعية ما تقيش ولدي» التي تبني ملف الفتاة القاصر، تعقد لقاء صحفيا إلى جانب أسرة الضحية «أمينة الفيلاي» من أجل تسليط مزيد من الضوء على هذه القضية التي أثارَت احتجاجات الجمعيات الحقوقية والفعاليات النسائية، التي اعتبرت تزويج القاصر من مغتصبها، إفلاتا من العقاب القانوني، وجريمة مضاعفة في حق ضحايا الاغتصاب من الفتيات. وتأتي هذه الندوة التي تنظمها الجمعية التي تهتم بالطفولة المغتصبة والاعتداءات التي تستهدفها، لتسليط مزيد من الضوء على قضية القاصر بعد اغتصابها وتزويجها، وكذلك مجريات ما عاشته من معاناة في بيت الزوجية بعد الاغتصاب.

لم يقتصر الخوض في قضية القاصر أمينة الفيلاي المنتحرة مؤخرا، احتجاجا على تزويجها من مغتصبها، على القضاء واختار المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن يتقاس من جهته حيثيات الواقعة، على نفس خط التحري دخلت جمعيات المجتمع المدني.

وقد عن المجلس توجه أول أمس الإثنين إلى الجماعة القروية اخميس الساحل بإقليم العرائش جلسة للاستماع إلى عائلة أمينة الفيلاي التي انتحرت بعد أشهر من زواجها من مغتصبها.

مرفوقين بأعضاء من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة تطوان، استمع أعضاء الوفد إلى عائلة الضحية بمنزلها الكائن بقرية اقريمدة، 20 كلم شمال العرائش، بحثا عن ملابس هذه المأساة التي تحمل أبعادا اجتماعية وقانونية متشعبة.

عضوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ربيعة الناصري أوضحت أن الوفد جاء، أولا، ليقدم التعازي إلى عائلة القاصر الضحية، وثانيا ليلتقي المعلومات المرتبطة بالقضية بشكل مباشر من الأطراف المعنية قبل إصدار بلاغ رسمي حول القضية.

الناصرى تعهدت بمتابعة المجلس للملف من خلال عمل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة تطوان من أجل استجلاء الأبعاد الاجتماعية والقانونية وراء هذه المأساة، معتبرة أن «هذه الحالة تجسد معاناة مجموعة من القاصرات المنتميات إلى فئات هشة من المجتمع المغربي في أمس الحاجة إلى الدعم والمواكبة».

«المجلس الوطني لحقوق الإنسان يولي أهمية إلى هذه القضية لكونها تمس حقوق الفتيات القاصرات اللواتي يجبرن أحيانا على الزواج من مغتصبيهن، وأيضا

وفد من المجلس الوطني لحقوق الإنسان يستمع إلى عائلة الزوجة القاصر المنتحرة بالعرائش

وراء هذه المأساة، معتبرة أن هذه الحالة تجسد معاناة مجموعة من القاصرات المنتميات لفئات هشة من المجتمع المغربي في أمس الحاجة إلى الدعم والمواكبة. وأوضحت أن «المجلس الوطني لحقوق الإنسان يولي أهمية لهذه القضية لكونها تمس حقوق الفتيات القاصرات اللواتي يجبرن أحيانا على الزواج من مغتصبيهن، وأيضا نظرا لوجود مقتضيات قانونية تسمح للمغتصب بالإفلات من العقاب ومقتضيات أخرى تمنح لقاضي الأسرة سلطة تزويج القاصرات».

من جانبها، أكدت رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة تطوان سلمى الطود أنه سيتم «فتح بحث للاستماع إلى عائلتي الضحية والزوج وكافة المتدخلين الذين عاشوا هذه المأساة عن قرب من أجل تكوين ملف قانوني حول القضية».

وأبرزت أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيحاول، من خلال هذا البحث، الخروج بخلاصات للمساهمة في ملاءمة التشريع المغربي مع المعاهدات الدولية، وخاصة تلك المتعلقة بحماية الطفولة.

أجرى وفد من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أول أمس الاثنين بالجماعة القروية إخميس الساحل (إقليم العرائش)، جلسة استماع لعائلة القاصر أمينة الفيلاي التي انتحرت بعد أشهر من زواجها من مغتصبها.

واستمع أعضاء الوفد، الذين كانوا مرفوقين بأعضاء من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة تطوان، إلى عائلة الضحية بمنزلها الكائن بقرية اقريمدة (20 كلم شمال مدينة العرائش) لمعرفة ملابسات هذه المأساة التي تحمل أبعاد اجتماعية وقانونية متشعبة.

وأكدت عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان ربيعة الناصري، في تصريح صحافي، أن وفد المجلس الوطني جاء ليقدم التعازي إلى عائلة القاصر الضحية (16 سنة) وليستقي المعلومات المرتبطة بالقضية بشكل مباشر من الأطراف المعنية قبل إصدار بلاغ رسمي حول الأمر.

وأضافت أن المجلس تعهد بمتابعة الملف من خلال عمل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة تطوان من أجل استجلاء الأبعاد الاجتماعية والقانونية

تفاعلات وفاة الطفلة أمينة الفيلاي منظمات حقوقية تدعو إلى الإسراع بتعديلات قانون العقوبات.. ومعالجة أحكام قانون الأسرة

والطفلات من كل أشكال العنف، والذي سبق مناقشته من طرف مؤسسات رسمية ومكونات المجتمع المدني العامل في مجال حقوق الإنسان، أو أدانت بشدة فعل الإغتصاب لكونه ممارسة عنفية؛ وجريمة تتأسس على القهر الجسدي والنفسي.

وفي السياق ذاته اعتبرت فدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة، التي ستتنظم لقاء تشاوريا غدا الخميس حول حماية النساء من العنف، أن الدولة مطالبة بإعطاء إشارة سياسية قوية لإظهار مدى التزامها بالمضي في مسار فعل جاد وقوي ضد التمييز والعنف ضد المرأة، معتبرة أن العنف على أساس الجنس أصبح يكلف الأرواح.

وجاء في بلاغ ل'الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب' تحت عنوان 'الطفلة أمينة.. ضحية اغتصابات وضحية الفصل 475 من القانون الجنائي'، أن حياة أمينة كحياة المئات والآلاف من الفتيات تغتصب طفولتهن اغتصابا مؤسسانيا واغتصابا قانونيا واغتصابا أسريا، وتطالب الحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة ضد المعتصبين والتسريع بتعديل القانون الجنائي بما يضمن حقوق الفتيات والنساء.



"الدالي" البريطانية تربط بين انتحار أمينة وجرائم الشرف والقانون الجنائي الاسلامي

ربطت صحيفة 'الدالي' ميل الصفراء البريطانية، بين انتحار الفتاة أمينة الفيلاي بعد تزويجها من معتصمها، والقانون الإسلامي الجنائي، معتبرة أن الفصل 475 من القانون الجنائي المغربي قد استعمل من أجل تبرير ممارسة عرفية تقضي بتزويج المعتصم من ضحيته لحفظ شرف أسرة المرأة؟ الضحية. وأشارت الصحيفة البريطانية، إلى تصريح عبد العزيز النويضي، أستاذ القانون ورئيس جمعية عدالة، الذي يبرز كيف أن القاضي في مثل هذه الحالات لا يمكن أن يعطي الإن بالزواج إلا بعد موافقة الضحية وكلا الأمرين. واستمرت 'الدالي' ميل في ربط الحادث بطبيعة التعامل مع المرأة في البلدان الإسلامية، مذكرة بقصة فتاة أفغانية تلغ من العمر 21 سنة، كان قد تم سجنها بعد أن اعتدى عليها أحد أقرباء زوجها غضبا عنها، وعض معاقبة المعتدي عليها رمي بها خلف القضبان، قبل أن يقوم الرئيس الأفغاني بالإفراج عنها دون أي شروط بعدما أثارت قصتها غضبا عارما في الأوساط الحقوقية الدولية.

فاطمة الزهراء جبور

أشكال التمييز

ومن جهة أكد بيان صادر عن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان حول قضية الطفلة أمينة الفيلاي، أن الإغتصاب فعل إجرامي موجب للجزاء ولا يمكن التماس أي تبرير له. من هذا المنطلق تعتبر المنظمة أن تزويج ضحايا الإغتصاب الجنسي يؤدي إطرادا إلى مراكمة المعاناة النفسية وتوسيعها داخل مؤسسة الأسرة وبالتالي إعاقة بناء مجتمع سليم.

وأكدت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان في بيانها توصلت به 'المنعطف' أن ممارسة تزويج المعتصبة عمل غير مشروع أخلاقيا واجتماعيا وحقوقيا، وتطالب بإلغاء المادة 475 من القانون الجنائي المتعلقة بتزويج المعتصبة من الجاني وكذا تعديل الفصل 20 من مدونة الأسرة بشأن تزويج القاصرات.

كما طالبت بإخراج القانون المتعلق بحماية النساء

دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان على خلفية وفاة الطفلة أمينة الفيلاي، إلى الإسراع في سن قانون العقوبات المعدل الذي يتلاءم مع كرامة الإنسان، الدستور، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ومعالجة أحكام قانون الأسرة التي تخول القاضي السماح للزواج بالقاصرات، والامتنال لجميع القوانين الوطنية المتلائمة مع روح ونص الدستور لا سيما من حيث التكافؤ، ومكافحة التمييز والعنف ضد المرأة في الفضاء الخاص والعام.

كما طالب المجلس في بلاغ له، بعد زيارة قام بها وفد مكون من ربيعة الناصري، مريم خروز، سعيد واد، شمشية رباحة، جميلة سياري، سلمى تواد، ونوال اليازمي لتقديم تعازيه لأسرة الفقيدة، إلى إعطاء الأولوية في عملية تنفيذ الدستور إلى السلطة من أجل المساواة ومكافحة جميع

مجلس الزمي يحمل مسؤولية انتحار أمينة الفيلاي إلى القوانين الجاري بها العمل

«اليونيسيف» تنتقد اختلالات نظام حماية الأطفال بالمغرب

الرباط
محمد بوهريد



أخت أمينة الفيلاي في رفقة احتجاجية

دخلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة على خط قضية انتحار الطفلة أمينة الفيلاي، إذ انتقدت الاختلالات التي يعاني منها نظام حماية الأطفال بالمغرب، في وقت خرج فيه المجلس الوطني لحقوق الإنسان عن صمته وحمل مسؤولية مصير أمينة إلى القوانين الجاري بها العمل، بالموازاة مع تقدم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين بمشروع مقترح قانون لتعديل القانون الجنائي ومطالبته بالبرمجة الفورية لمناقشة مقترح قانون لتعديل مادتين من مدونة الأسرة للحد من زواج القاصرات. وقالت المنظمة الأممية في بيان صادر عنها إن «نظام حماية الأطفال بالمغرب يعرف اختلالات، وحالة الطفلة أمينة تسلط الضوء على ضعفه». وطالبت المنظمة المعروفة اختصارا باسم «اليونيسيف» الحكومة المغربية بأخذ هذه الاختلالات بعين الاعتبار والتصدي لتجاوزها.

واعتبرت اليونيسيف إقدام الطفلة أمينة على الانتحار «مأساة تسلط الضوء على الاختلالات التي يعاني منها نظام حماية الأطفال بالمغرب»، وتبرز «التحديات التي يواجهها المجتمع المغربي على مستوى قضاء الأحداث والعنف والزواج المبكر واستغلال الأطفال».

ورغم أن اليونيسيف أشادت بتعبير الحكومة المغربية عن استعدادها لمعالجة القوانين المحلية مع التشريعات الدولية، المؤطرة لحقوق الطفل، فإنها تساءلت عن مدى احترام الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل في حالة أمينة، خصوصا المادتين الثالثة والثانية عشرة، اللتان تنصان على ضرورة تمكين الطفل من حقه في حرية التعبير عن آرائه ومواقفه. وتساءلت اليونيسيف في بلاغها سالف الذكر: «هل انصت إلى أمينة؟ هل عبرت بكل حرية عن رغبتها في الاقتران بمغتصبها؟ هل طرحت عليها أسرتها والقاضي ووكيل الملك هذا السؤال وأجابت عنه بكل حرية؟ هل أشركت أمينة في اتخاذ قرار الزواج الذي أودى بها إلى الانتحار؟».

الثانية، أول أمس الاثنين، عن إعداد فريقها مشروع مقترح قانون يروم تعديل المادة 475 من القانون الجنائي الحالي التي تسمح للمغتصب بالزواج من ضحيته، وهو ما اعتبرته رسالة بوعباد «قتلا مضاعفا للضحية وإفلاتا من العقاب بالنسبة إلى المجرم». وينص مشروع مقترح القانون على «بطلان زواج قاصر من دون إذن قضائي مع معاقبة النائب الشرعي، الذي قام بعملية التزويج من دون إذن، بالحبس لمدة تتراوح بين 6 أشهر وستين».

القوانين مع روح الدستور الجديد». وفي إطار الحملة التضامنية مع الطفلة أمينة الفيلاي، طالبت زبيدة بوعباد، رئيسة الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، بالبرمجة الفورية لمقترح قانون تقدمت به منذ شهر من أجل تعديل المادتين 20 و21 من مدونة الأسرة، من أجل منع زواج القاصرات وتقييد حق الإذن الممنوح للقاضي بشأن القاصر.

كما أعلنت بوعباد، في رسالة وجهتها إلى رئاسة لجنة العدل والتشريع بالرفقة

وفي سياق متصل، توجهت، أمس الاثنين، بعثة خاصة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى مدينة العرايش من أجل تقديم العزاء إلى أسرة أمينة الفيلاي. وقال المجلس في بيان له إن «أمينة ماتت لأن القانون أخطأ في حقها مرتين: أولهما حين سمح بتزويجها من مغتصبها، وثانيهما عند تمكينه القاضي من حق تزويج القاصر تحت شروط معينة، وطالب المجلس بالتعديل القانون الجنائي وبعض بنود مدونة الأسرة المتعلقة بتزويج القاصر وملازمة

انطلاق أشغال الدورة الـ 25 للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها بجنيف

■ فاطمة الزهراء جبور

في رصد أوضاع حقوق الإنسان، وكذا النهوض بالحقوق البيئية والحق في التنمية وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق الشعوب الأصلية، فضلا عن دورها في العدالة الانتقالية وتتبع التوصيات الصادرة في إطار الاستعراض الدوري الشامل.

ويشارك المجلس في هذه الأشغال بمدخلة حول تجربة المغرب في مجال العدالة الانتقالية ودور المؤسسات الوطنية في هذا المجال. وسيتم بالمناسبة كذلك استعراض تجارب كل من أيرلندا الشمالية وتيمور الشرقية وكواتيمالا. كما سيتم تنظيم نشاط مواز حول موضوع "تعزيز عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان: مبادئ باريس ونظام الاعتماد بلجنة التنسيق الدولية".

كما ستعرف هذه الدورة تلاوة التقريرين الأدبي والمالي للجنة التنسيق الدولية، فضلا عن انتخاب رئيس جديد لهذه اللجنة خلفا للسيدة روزلين تونان، رئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بنيوزيلندا.

كما سيشارك المجلس، بصفته عضوا في الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في اجتماع لجنة الإشراف التابعة لهذه الشبكة يوم الثلاثاء 20 مارس 2012 بقصر الأمم، جنيف.

من جهة أخرى يشارك المجلس في اجتماع لمجلس إدارة الجمعية الفرنكوفونية للجان الوطنية لحقوق الإنسان فضلا عن اجتماع آخر للجنة الرباعية للحوار العربي الأوروبي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

انطلقت بجنيف فعاليات أشغال الدورة الـ 25 للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها تدارس مجموعة من المواضيع الحقوقية التي تحظى باهتمام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وخاصة الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ودور المؤسسات الوطنية في رصد أوضاع حقوق الإنسان، وكذا النهوض بالحقوق البيئية والحق في التنمية وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق الشعوب الأصلية، فضلا عن دورها في العدالة الانتقالية وتتبع التوصيات الصادرة في إطار الاستعراض الدوري الشامل.

ويشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان الى غاية 22 من مارس الجاري، ممثلا برئيسه إدريس اليزمي، بوفد يتكون أيضا من كل السيدتين حورية اسلامي ونجاة مجيد، عضوا المجلس الوطني لحقوق الإنسان والسيد ألبير صاصون، مستشار لدى رئاسة المجلس، بالإضافة إلى أطر من المجلس.

وهكذا ستنكب أشغال هذه الدورة حسب بلاغ للمجلس توصلت به (المنعطف) على تدارس مجموعة من المواضيع الحقوقية التي تحظى باهتمام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وخاصة الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ودور المؤسسات الوطنية

Le CNDH participe à Genève à la 25ème session du CIC

Le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) participe du 19 au 22 courant à Genève, aux travaux de la 25ème session du Comité International de Coordination des institutions nationales de promotion et de protection des droits de l'homme (CIC). Selon un communiqué du Conseil parvenu Lundi à la MAP, la délégation marocaine à cette session, tenue en marge de la 19ème session du Conseil des droits de l'homme de l'ONU, est conduite par le président du CNDH, M. Driss Yazami, qui sera accompagné par Houria Islami et Najat Mjid, membres du conseil, et Albert Sasson, Conseiller à la présidence du conseil. Au programme de cette session, indique le communiqué, figurent plusieurs questions intéressant les institutions nationales des droits de l'homme, telles que transactions commerciales et droits de l'homme, rôle des institutions nationales dans le suivi de la situation des droits de l'homme, droits écologiques et droit au développement, droits des personnes handicapées, droits des populations autochtones, ou encore droits de l'homme et justice transitionnelle, sujet qui fera l'objet d'une intervention par la délégation marocaine. La session verra également l'organisation d'une activité autour de la thématique du "renforcement de l'action des institutions nationales de droits de l'homme, principes de Paris et système d'accréditation du CIC".

النقابة الديمقراطية للعدل تقرر مراسلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ضد الرميد

شيماء بخساس

قررت النقابة الديمقراطية للعدل، التابعة للفيدرالية الديمقراطية للشغل، مراسلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وكذلك كتابة شكاية للمنظمة الدولية لحقوق الإنسان، لما وصفته به «الهجمة غير المسبوقة من طرف وزارة العدل والحريات على أعضاء النقابة الديمقراطية للعدل».

وفي هذا الصدد، أكد عبد الصادق السعيد، الكاتب العام للنقابة الديمقراطية للعدل، في تصريح له «الخبر»، أن ما حدث أول أمس الاثنين داخل المحاكم خرق للدستور، موضحاً أن وزارة العدل «قامت بتوريط عدد من المسؤولين القضائيين»، وذلك بتوجيههم للتدخل ضد أعضاء النقابة الذين قرروا خوض إضراب وطني أمس واليوم الأربعاء.

وتابع نفس المتحدث أن عدداً من المسؤولين القضائيين اجتمعوا مع الموظفين قبل يوم من الإضراب، وقاموا بتهديدهم وثنيتهم عن الانخراط في العمل النقابي عموماً والإضرابات التي دعت إليها النقابة الديمقراطية للعدل خصوصاً، مفيداً بأن المكتب الوطني للنقابة الديمقراطية للعدل قرر مراسلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان وكتابة شكاية إلى منظمة دولية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى مراسلة المكتب المركزي للفيدرالية الديمقراطية للشغل، حول ما أسماه «خطورة الوضع بقطاع العدل».

ومن جهة أخرى، أكد نفس المتحدث أن «النقابة الديمقراطية للعدل، الأكثر تمثيلية في القطاع، فوجئت بالمنهجية التي تمارسها وزارة العدل مع النقابة، وذلك بإصدار الوزارة بلاغاً أحادياً يعتبر سابقة من نوعه، مباشرة بعد جلسات التفاوض الذي جمعت بين النقابة ووزير العدل».

واعتبر نفس المتحدث أن البلاغ «يمس جوهر المفاوضات، خاصة بعدما وعد الوزير بإصدار اتفاق مشترك مع نقابة الديمقراطية للعدل، لكن بعد اليوم الثاني من المفاوضات صدمت النقابة بتهرب الوزير من توقيع الاتفاق، وإصداره بلاغاً أحادياً لم يأت بجديد»، مفيداً بأن البلاغ «يعتبر الزلة التي قضت على كل ما راكمته وزارة العدل خلال السنوات الأخيرة».

وطالب عبد الصادق السعيد رئيس الحكومة بالتدخل وتحمل مسؤوليته تجاه وزير العدل، وفرض احترام العمل النقابي وأليات بلورته شكلاً ومضموناً؛ لأن وزارة العدل، حسب نفس المتحدث، في حاجة ماسة إلى تكوين في فهم واستيعاب معنى المفاوضات؛ لأن الطريقة التي تمارسها في مفاوضاتها مع النقابات تؤكد أنها تعتبرها جلسة للاستماع فقط، مما يفرغها من المضمون الحقيقي للمفاوضات.

وهدد باتخاذ شغيلة العدل أشكال احتجاجية، وربطها اتصالات مع أحزاب سياسية؛ بهدف إيصال وجهة نظر النقابة لإيجاد حل نهائي للملف المطالب.

Suicide d'Amina Filali, victime de viol
et contrainte d'épouser son violeur

Le CNDH appelle à accélérer la promulgation du Code Pénal révisé

UNE délégation du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), composée de membres de la Commission régionale des droits de l'Homme de Tanger, s'est rendue lundi à Larache, pour présenter ses condoléances et écouter la famille d'Amina Filali, une mineure de 16 ans victime de viol, qui s'est suicidée la semaine dernière.

Revue de Presse du Conseil Natio

Suicide d'Amina Filali, victime de viol et contrainte d'épouser son violeur

Le CNDH appelle à accélérer la promulgation du Code Pénal révisé

UNE délégation du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), composée de membres de la Commission régionale des droits de l'Homme de Tanger, s'est rendue lundi à Larache, pour présenter ses condoléances et écouter la famille d'Amina Filali, une mineure de 16 ans victime de viol, qui s'est suicidée la semaine dernière.

Selon un communiqué du CNDH, le conseil «exprime sa profonde consternation quant à la subsistance au Maroc de lois qui continuent à dénier toute humanité aux femmes poussant, ainsi, nombreuses d'entre elles au désespoir.

«Amina est morte car la loi en vigueur a pêché par deux fois: en autorisant la cessation de toute poursuite contre le violeur qui épouse sa victime (article 475 du code pénal) et en autorisant le juge à marier les mineurs sous certaines conditions (article 20 du code de la famille)», note la même source.

A cet égard, le CNDH insiste pour que «cette disposition -et toutes les autres dispositions- contraires à la dignité humaine, à la Constitution, à la Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard de la femme ainsi qu'à la Convention sur les droits de l'enfant, soient abrogées».

«Afin que la loi renforce la protection et la sécurité de milliers de femmes et jeunes filles qui vivent des situations de vulnérabilité

économique et sociale, poursuit le communiqué, le CNDH appelle les autorités concernées à accélérer la promulgation du code pénal révisé, à se pencher également sur les dispositions du code de la famille qui donnent le droit au juge d'autoriser le mariage des mineurs eu égard au nombre important - et en perpétuelle augmentation- des mariages des filles mineures depuis l'entrée en force de ce code».

Le Conseil appelle également «à conformer toutes les législations nationales à l'esprit et à la lettre de la Constitution, notamment en matière de parité, de lutte contre les discriminations et les violences à l'encontre des femmes dans l'espace privé et public, et à donner la priorité dans le processus de mise en œuvre de la constitution à l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination et d'asseoir cette entité sur des bases juridiques, institutionnelles et organisationnelles lui permettant de relever les défis confrontés par le Maroc en matière d'égalité effective entre les hommes et les femmes dans tous les domaines».

Selon les faits rapportés par la presse et confirmés par différentes sources, rappelle le communiqué du CNDH, Amina Filali, a été contrainte, «suite à un arrangement familial et avec la bénédiction de la loi, à épouser son violeur». COM.

Edito

A quoi sert le CNDH?

A quoi sert notre conseil national des droits de l'Homme? C'est une question qu'on est en droit de se poser. Une telle institution devrait toujours être la première à réagir et communiquer sur les cas comme celui de cet étudiant qui mène une grève de la faim depuis plus de 89 jours. Tout cela nous ramène aux années de plomb, à cette époque où une autre militante de l'Union des étudiants du Maroc, Saida Menebhi, avait succombé après 40 jours de grève de la faim.

L'instance équité et réconciliation avait été créée pour nettoyer tout ce passé et aborder l'avenir avec de nouvelles méthodes, plus humaines, plus tolérantes. Après avoir terminé son travail avec courage, cette instance a laissé un ensemble de recommandations pour veiller à ce que plus jamais on ne retombe dans ces années de plomb. Le CNDH a hérité de ces recommandations et devrait être le haut lieu de la défense des droits de l'Homme et à ce titre il devrait être présent chaque fois que des personnes sont mises en danger pour leurs opinions. Il fait face aujourd'hui à plusieurs jeunes en grève de la faim à Taza et à Fès.

Les parents de ces jeunes affirment que leurs enfants ont été torturés. Pour notre part nous n'avons obtenu aucun communiqué, aucun rapport sur les actions que le CNDH a mené dans ces affaires.

Notre propos n'est pas de prendre parti sur la justesse des causes défendues par ces jeunes mais simplement sur le fait que nous avons mis en place une institution supposée s'inquiéter du respect des droits de l'Homme dans notre pays. Cette institution devrait se placer comme médiateur dans ce type de conflits afin d'enquêter et de tenter de trouver des solutions entre les aspirations et les opinions des citoyens et l'exercice du système judiciaire ou policier. Certes le CNDH a envoyé plusieurs membres à Taza après les événements et a visité plusieurs grévistes de la faim.

Mais aucun communiqué ou rapport n'a été émis pour informer l'opinion publique qui reste le seul moyen d'équilibrer la relation entre les citoyens et le système répressif nécessaire dans toute société. Nous avons besoin de transparence partout et notamment au niveau du CNDH.

■ Abdelhaq Sedrati